دور التحفيزات الجبائية والمالية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

The role of Fiscal and Financial Incentives in Supporting Emerging Enterprises (start-up) in Algeria

عنبشل عبد الله
مخبر التمنية الادارية الارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية
بولاية غرداية
Anichel.abdallah@univ-ghardaia.dz

دردوري نوالدين
مخبر التمنية الادارية الارتقاء بالمؤسسات
الاقتصادية بولاية غرداية
Derdouri.nourddine@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 30 /2023/12 تاريخ القبول: 12 /2024/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آليات الدعم التي توفرها الدولة الجزائرية للمؤسسات الناشئة، وهذا من أجل بناء نموذج اقتصادي يعتمد على التنويع الاقتصادي. وذلك بتبني الأفكار الإبداعية وترقيتها إلى مشاريع ابتكارية ناجحة.و لإبراز هدا الدور قمنا بدراسة تحليلية لاهم أشكال الدعم والامتيازات المالية و الجبائية وتدابير التي تدعم المؤسسات الناشئة.

وقد خلصت الدراسة أن الامتيازات الجبائية والمالية المقدمة لهذه المؤسسات كان لها تأثير إيجابي في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كما تساهم حاليا بشكل كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة، مما يشجع الشباب أصحاب الأفكار الإبداعية في إنشاء مشاريعهم المبتكرة ، والمساهمة في تطوير التنمية الاقتصادية في البلاد.

كلمات مفتاحية: امتيازات جبائية، امتيازات مالية، مؤسسات ناشئة، تنمية اقتصادية.

تصنيفات JEL : O31 ، E22، M13، M52 .

Abstract: This study aime the support mechanisms and the appropriate climate provided by the Algerian state to emerging enterprises, By adopting creative ideas and promoting them into successful innovative projects. One of the most prominent ways to support and promote these institutions is the fiscal and financial concessions.
The most important forms of support, privileges, measures and conditions for granting them.
The fiscal and financial privileges provided to these institutions have a positive impact in the creation of many small and medium enterprises, it also contributes now to achieving the economic goals set by the state, which encourages young people with creative ideas to establish their innovative projects,
Keywords: tax incentives, financial incentives, emerging institutions, economic development.
Jel Classification Codes : O31, E22, M13, M52.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: authorC@mail.com

1- مقدمة:

تسعى الجزائر على غرار الكثير من الدول استخلاص أهم التجارب الناجحة في تطوير اقتصاديات المعرفة وتطوير المؤسسات الناشئة والتي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاديات العالمية في أكثر دول العالم نجاحا في رفع مستوى النمو الاقتصادي وفي معدلات التنمية الرائدة في العالم.

ولقد خاضت الجزائر العديد من التجارب في دعم الشباب أصحاب المشاريع الريادية منذ تسعينات القرن الماضي، ولا تزال تستخلص من التجارب العالمية. وتمثل ذلك في الصيغ القانونية للشركات الحاضنة للأعمال، ولمختلف قوانين الاستثمار وشركات رأس مال المخاطرة وللعديد من التحفيزات المالية الجبائية التي من شأنها دعم الأفكار الإبداعية لتتحول إلى مشاريع ناجحة مدرة للقيمة المضافة.

إشكالية البحث: مما سبق يمكن صياغة إشكالية كما يلي :

إلى أي مدى يمكن ان تساهم التحفيزات الجبائية والمالية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟

هدف البحث: هو دراسة أشكال الدعم الذي تقمه الدولة الجزائرية والدعم الذي تقدمه من أجل تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، لبعث نموذج اقتصادي يعتمد على التنويع الاقتصادي تمكن الدولة من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أهمية البحث: تكمن أهمية في دراسة آليات الدعم الحالية والمتمثلة في جملة الإجراءات والقوانين والهياكل الممنوحة في خدمة المؤسسات الناشئة في البيئة الجزائرية. وفي سبل تحسينها لتحقيق التنوع الاقتصادي والوصول إلى المؤشرات المرجوة للتنمية المستدامة، وهذا من خلال دراسة مدى نجاعة هذه الإجراءات الداعمة لمرافقة المؤسسات الناشئة. والتي تم تبنيها منذ أزيد من 20 سنة، ومن خلال دراسة الامتيازات الجبائية والمالية الحالية وإمكانية تطويرها مستقبلا لتكون ذات فعالية أكثر، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

منهجية البحث: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل جملة من المعطيات المأخوذة من جملة القوانين، الهيئات المرافقة المستحدثة للغرض، وتحليل البيانات لبعض البيانات الوطنية المرتبطة بالمؤسسات الناشئة وتطورها خلال السنوات الأخيرة..

2- الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر

يلاحظ أغلب الباحثين الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر، نظرا للدور المهم الذي تلعبه في رفع الناتج الوطني الخام والمساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد. وينصب الاهتمام في إنشاء حاضنات الأعمال وصناديق التمويل وفي التحفيزات المقدمة لأصحاب الأفكار الإبداعية لإنشاء مشاريعهم ذات الصبغة الابتكارية وضمان نجاحها وديمومتها.

من خلال ما سبق، سنتطرق في الفصل الأول من هذا العمل إلى الإطار النظري للمؤسسات الناشئة وآليات دعمها من خلال التحفيزات الجبائية والتمويلية الممنوحة لها.

2-1- . تعريف المؤسسة الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة start-up اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها : مشروع صغير بدأ للتو. وكلمة start-up تتكون من جزأين- start – وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و up وهو ما يشير لفكرة النهوض أو النمو الاقتصادي. (ناجم, 2023).

من خلال التعريف نستنتج أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة الحجم وسهلة الإنشاء تحمل فكرة ابتكارية أو ابتكارية لمنتج جديد أو خدمة جديدة أو صيغة فريدة. تمتلك الطموح للتوسع وتسعى لتحقيق الربح خلال سنوات قليلة. وبالتالي يمكن للشباب المتخرجين إنشاء مؤسساتهم الخاصة. ويتطلب الأمر دراسة متطلبات السوق وإمكانية تجسيد المشروع في الواقع ونجاحه فقط. ونظرا للتكاليف المرتفعة وضعف الإيرادات في بداية المشروع فإنها تحتاج إلى تمويل على المدى المتوسط والطويل (بن شلاط, 2023).

أما من خلال نص المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20/254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها، فإن المشرع الجزائري قد عرف ضمنيا المؤسسات الناشئة من خلال تحديد مجموعة من المعايير التي تمثل المؤشرات التقنية و الاقتصادية لمنح علامة مؤسسة ناشئة على أنها :" تعتبر مؤسسات ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية :

- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات؛
- أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 بالمائة على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛

– يجب أن ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

2-2- خصائص المؤسسات الناشئة

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أهم خصائص المؤسسات الناشئة وتلخيصها في ما يلي :

– مؤسسات حديثة النشأة تتميز بكونها مؤسسات شابة ويافعة؛

– مؤسسات تهدف إلى خلق منج أو خدمة جديدة يعتقد أن هنالك طلبا عليها؛

– مؤسسات مبتكرة تتميز بالنمو التدرجي والمتزايد وتوليد إيراد أسرع؛

– مؤسسات تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الحديثة؛

– تتطلب عادة تمويلا لانطلاقها؛

– مؤسسات تتطلب خفض التكاليف إلى أقصى حد في مرحلة النشأة.

2-3-. عوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة

تعتبر السنوات الأولى فترة حرجة جدا في عمر المؤسسة الناشئة، لارتفاع معدل الفشل فيها و لإمكانية تعرضها لتوقف نشاطها. وعادة ما يكون مؤشر البقاء والاستمرارية دليلا على نجاح المؤسسات الناشئة.

أ. **عوامل النجاح** : تميل أغلب الدراسات إلى اعتماد النموذج النظري الثلاثي الأبعاد لدراسة وتحليل عوامل بقاء المؤسسات الناشئة، ويندرج ضمن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة مجموعة من المتغيرات الفرعية المؤثرة كما هو موضح في الجدول التالي :

الشكل رقم 1 : نموذج نظري ثلاثي الأبعاد لتحليل العوامل المؤثرة على بقاء المؤسسات الناشئة

شخصية المقاول	خصائص المؤسسة الناشئة	عملية التحضير للإنشاء
– الجنس	– تشابه النشاط مع أنشطة	– التدريب المقاولاتي

– المؤهل العلمي – وضع المقاول قبل الإنشاء – محيط المقاول – الدوافع المقاولاتية	أخرى – حجم رأس المال عند الانطلاق – الموقع الجغرافي – آليات الدعم العمومية	– مخطط الأعمال – المرافقة بعد الإنشاء

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على دراسة ياسين تليلي و أحمد رمزي سياغ ، دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على جناح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة حالة لولاية ورقلة ، 2020 ، ص 780-781.

ويرى Chris Guillebeau بأن نجاح الأعمال الصغيرة يكون عند تحقيق الشركة الناشئة للأهداف التي وضعتها في بداية المشروع. ثم الوصول إلى تحقيق بعض المؤشرات، كتوسيع حجم السوق، الحصول على ثقة المستثمرين و الاستفادة من تمويل إضافي لتحقيق المزيد من النجاحات.(يونس, 2017).

أ. **عوامل الفشل** : يرى Reid Hoffman و Ben Casnocha أن من بين أسباب فشل المؤسسات الناشئة هي طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه، بغض النظر عن مدى موهبة رائد الأعمال، وتتمثل في الثقافة والمؤسسات والسكان، والفقر وسوء الخدمات والبنية التحتية. ويمكن إبراز أهم أسباب فشل المؤسسات الناشئة في النقاط التالية (هشام & جهاد, 2017):

– عدم القدرة على التكيف مع المحيط (السوق، المنافسة القوية، محدودية المعلومات، شح الموارد)؛

– عدم استغلال الفرص والتخوف المفرط من المخاطر المرافقة للفرص؛

– إهمال دراسة الجدوى أو اعتمادها على معلومات غير دقيقة؛

– عدم التركيز على أهداف محددة أو غياب إستراتيجية واضحة؛

- نقص الاستشارة المتخصصة وهيئات المرافقة؛
- عدم تلقي التكوين والتدريب اللازمين لاعتماد وتبني فكرة المشروع؛
- عدم موائمة البيئة التنظيمية والقانونية؛
- عدم دراسة السوق (المنافسون، الموردون وإجراءات تحليل الفئة المستهدفة من المستهلكين).

3- آليات الدعم والمرافقة للمؤسسات الناشئة من خلال حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال وسيلة فعالة لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة سوءا الجديدة منها أو القائمة، وتوفير فرص النجاح لها من خلال توفير مصادر التمويل وتكوين أصحاب المشاريع فنيا إداريا وتقنيا، ومساعدتهم على فتح القنوات التسويقية. بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة.

3-1- تعريف حاضنات الأعمال

تعرف حاضنات الأعمال بأنها آلية من الآليات المعتمدة لدعم المنظمات الصغيرة المبتدئة. فهي مؤسسة قائمة بذاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية. توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمنظمات الصغيرة الناشئة لتمكينها من توفير أعباء مرحلة الانطلاق.

وتعرفه حاضنة الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية (UCASTI) على أنها حاضنة لبناء ودعم الرياديين من الخريجين الذين تظهر لديهم الأفكار الإبداعية الطموحة. من خلال توفير الدعم الإداري والتقني. والذي يقوي نمو مشاريعهم واستمراريتها إلى أن تتحول إلى مشاريع ناجحة يمكنها الولوج إلى الأسواق المحلية والعالمية (بن شلاط, 2023).

3-2- أهمية حاضنات الأعمال

تتركز أهمية حاضنات الأعمال في (عبد الصمد, 2017):

- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى للمشاريع الناشئة؛
- ربط المشاريع الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته؛
- تشجع المستثمرين الطموحين والمخاطرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم؛

– تساهم في توظيف نتاج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشاريع إنتاجية؛

– توفير فرص العمل ؛

– تعتمد على تكنولوجيا حديثة ؛

– تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والتقنية والتسويقية التي تواجهها المؤسسات الناشئة في مرحلة التأسيس.

3–3– الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة :

تتولى حاضنات الأعمال من خلال احتضانها المؤقت للمؤسسات الناشئة تقديم جملة من الخدمات تتمثل في ما يلي (بن شلاط, 2023):

– مرافقة المؤسسات الناشئة في المرحلة الابتدائية من حياتها؛

– تمكين المؤسسات بعد احتضانها من الحصول على محل بإيجار معقول لفترة محدودة وتوفير الدعم اللوجيستي لها؛

– تمكين المؤسسات الناشئة من التعرف على محيطها وإدماجها فيه، ومساعدتها في الحصول على تمويل بفضل العلاقات التي تربطها بأصحاب رؤوس الأموال؛

– التعريف بالمؤسسات المحتضنة من خلال وسائل الإعلام والمعارض وشبكات الاتصال والتظاهرات؛

– تمكين المؤسسات من الحصول على معرفة، من خلال مرافقتها في إعداد مخطط أعمالها وإيداع براءات الاختراع وكل ما يتعلق بالملكية الفكرية؛

– نقل التكنولوجيا وتوطينها محليا ؛

– مساعدة المؤسسات المحتضنة على دخول الأسواق من خلال الشركات الكبيرة التي تربطها علاقة بها؛

– التقييم المستمر لوضع المؤسسات الناشئة لتقديم الحلول الممكنة لمختلف المشاكل التي تواجهها والاستفادة من الخبرات السابقة.

4- صيغ الدعم المالي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

يتطلب تأسيس أي مؤسسة ناشئة انطلاقا من فكرة ابتكارية تمويلا معتبرا حتى تغطي نفقاتها الابتدائية وحتى تستطيع الاستمرار في نشاطها. وكون تجسيد هذه الفكرة الإبداعية يجعل من نجاحها أمر غير مؤكد وذو مخاطر عالية، ونظرا لفرض ضمانات على القروض في التمويل الكلاسيكي، فهذا يضع المؤسسات الناشئة أمام خيارات ومصادر تمويل غير تقليدية. ونظرا لأهمية هذه المؤسسات في تحريك عجلة الاقتصاد فإن أغلبية الدول في العالم وضعت صيغ تمويل متعددة لها ومن بين صيغ التمويل التي استلهمتها الجزائر من التجارب الدولية الناجحة هي :

4-1 – التمويل عن طريق رأس المال المخاطر

ظهر رأس مال المخاطر في الجزائر في بداية التسعينات، بعد موافقة مجلس النقد والقرض للشركة المالية الجزائرية الأوروبية، كمؤسسة مالية متخصصة في التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري. وبدأ نشاطها الفعلي سنة 1995. في غياب إطار قانوني يضبط عمل مؤسسات رأس المال المخاطر. غلى غاية صدور القانون رقم 06-11 سنة 2006. والذي عرف شركات رأس المال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف إلى المشاركة في رأس مال شركات أخرى، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة لمؤسسات أخرى في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة.

ولممارسة نشاطها تخضع شركات رأس مال الاستثمار لتصريح من وزارة المالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 56-08 وأن تدخل في السوق المالية لتكوين وتسيير القيم المتداولة مع إمكانية الاستفادة من امتيازات جبائية كالإعفاء من الضرائب لمدة 5 سنوات ومن بين أهم هذه المؤسسات في الجزائر :

– شركة sofinance التي تأسست عام 2000. من مهامها المساهمة في إرشاد المؤسسات الجديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم وإنعاش الاقتصاد الوطني بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– شركة Finalep التي تأسست عام 1991. بين بنك التنمية المحلية والوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دج، كان الهدف من إنشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخطي مشكل التمويل.

– شركة El djazair Istithmar أسست سنة 2009 بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية و صندوق التوفير والاحتياط. تسعى إلى الدخول في شراكة بمساهمة نقدية ذات أقلية وبصفة مؤقتة من رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة.

– الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار Asicom تأسست سنة 2008 مناصفة بين الحكومتين الجزائرية والسعودية. ويتمثل هدف الشركة في تمويل الاستثمارات في كل المجالات وجميع القطاعات عن طريق المساهمة في رأس مال شركات جديدة أو اقتناء حصص وأسهم في شركات قائمة وتمويل تلك الشركات التي أصبحت مساهمة فيها.

ومع ذلك لا تزال شركات رأس المال المخاطرة تعاني من العديد من المشاكل من بينها تأخر وضع القوانين التي تضبط نشاطها، وتجنب هذه المؤسسات للمخاطر الكبيرة وغياب ثقافة المؤسسة لدى أغلب المقاولين الجزائريين مما يجعلهم يجهلون اغلب الامتيازات التي يمكنهم الحصول عليها كالحصول على عقود امتياز الحصول على عقار صناعي وعلى ضمانات القروض الممنوحة وهذا في ظل غياب الهياكل الموجهة. ولكن الأهم من ذلك كله هو غياب آليات خروج ملائمة وغياب آليات ضمان لمساهماتها. (بن شلاط, 2023)

4-2- الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

لغرض دعم وتطوير المؤسسات الناشئة وترقية بيئتها، تم إنشاء صندوق تمويل بموجب المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020. يتولى الصندوق تمويل المشاريع الناشئة وتحمل الأعباء بما فيها تغطية خسائر مشروع الشركة الناشئة بالحصول على التمويل لنشاطها وذلك بهدف دعم المقاولاتية في الجزائر.

وفي أكتوبر 2020 بدأ الصندوق في تمويل المؤسسات التي تحصلت علامة "مؤسسة ناشئة" من خلال صيغة تقوم على الاستثمار في رؤوس أموال هذه الشركات وهذا بالرغم من المخاطر التي تصحب هذه العمليات من التمويل.

إضافة إلى إنشاء صندوق وطني لدعم المؤسسات الناشئة أعلنت الحكومة الجزائرية في مارس 2020 عن قرارات جديدة لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها تتمثل في :

– إنشاء مجلس أعلى للابتكار لتثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي، لتنمية اقتصاد المعرفة؛

– وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنة والنظام البيئي لاقتصاد المعرفة من أجل تسهيل إجراءات تأسيس هذه المؤسسات؛

– إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة؛

– تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT وقطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

– تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخ المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على مستوى التراب الوطني.

4-3- الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANADE،.

أنشأت هذه الوكالة باسم ANSEJ سنة 1996 وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحولت التسمية بموجب القانون 329-20 لسنة 2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية.

تهدف إلى مرافقة أصحاب المشاريع الابتكارية لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة وإلى ترقية الفكر المقاولاتي. وتمنح بموجبها لحامل المشروع امتيازات مالية وجبائية وإدارية. وتتمثل مهامها في (زايدي, 2022):

- تقديم الدعم المالي لأصحاب المشاريع؛
- مرافقة الشباب حاملي المشاريع لتجسيد مشاريعهم والمتابعة الدورية لاستمراريتها؛
- تطوير المهارات التقنية والتكوين لأصحاب المشاريع؛
- تسيير المساحات المتخصصة المجهزة لفائدة حاملي المشاريع؛
- إعداد خارطة النشاطات والمشاريع مع مختلف القطاعات وتحيينها دوريا بغرض إنشاء بنك مشاريع.

وتعتمد الوكالة على صيغ التمويل التالية :

1. التمويل الثلاثي : مساهمة شخصية 5% – قرض بدون فائدة من الوكالة 25%– قرض من البنك بمعدل فائدة مخفض 70%.
2. التمويل الثنائي : مساهمة شخصية 50% – قرض بدون فائدة من الوكالة 50%.
3. التمويل الذاتي : مساهمة شخصية 100% مع الاستفادة من الامتيازات الجبائية.
4. قروض غير مكافئة : للاستغلال تصل إلى 1.000.000 دج ولكراء المحل ب 500.000 دج.

5– التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر

التحفيزات الجبائية هي استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيضات في أسعار الضريبة شرط التقيد بعدة شروط. فالامتيازات الجبائية هي عبارة عن سياسة تتبعها الدولة تهدف إلى تشجيع أنشطة وتطبق عن طريق منح الدولة مساعدات مالية غير مباشرة للأعوان الاقتصاديين. ونظرا

لأهمية هذه التحفيزات في دعم المؤسسات الناشئة فإن الجزائر وضعت ضمن سياستها الجبائية صيغ تحفيز وتحريض متعددة لها ومن بينها ما يلي :

5-1- التحفيز الجبائي المقدم للمؤسسات الناشئة في القانون العام

5-1-1 التحفيز الجبائي في إطار قوانين المالية للمؤسسات الناشئة والحاضنة

- تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذا الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة واحدة إضافية قابلة للتجديد. وتعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5 %، التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في انجاز مشاريعها الاستثمارية. (المادة 117 من قانون المالية لسنة 2022).

- تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة حاضنة" من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين (2)، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة حاضنة". وتعفى من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5 %، التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة حاضنة" وتدخل مباشرة في انجاز مشاريعها الاستثمارية.(المادة 87 من قانون المالية لسنة 2021)

5-1-2 التحفيز الجبائي المقدم في إطار أجهزة دعم الشباب أصحاب المشاريع ANADE

- تستفيد من إعفاء مؤقت من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الضريبة الجزافية الوحيدة، الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب الاستثمارات أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل، التي تسيرها "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " أو "الصندوق الوطن للتأمين على البطالة" أو"الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" وذلك لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. وترفع فترة الإعفاء

إلى ستة (6) سنوات عندما تمارس هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترقيتها وإلى (10) سنوات في المناطق الجنوبية. وتمدد هذه الفترة بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال، على الأقل، لمدة غير محدودة. (المواد 13 مكرر، 138، 282 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023).

– إعفاء مؤقت من الرسم العقاري لمدة 3 سنوات على البنايات التي يستعملها الشباب أصحاب المشاريع. وستة (6) سنوات في المناطق الواجب ترقيتها وإلى (10) سنوات في المناطق الجنوبية.(المادة 252 ق.ض.م.ر.م 2023).

– يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني الممنوح في مرحلة الاستغلال في إطار أجهزة دعم الاستثمار، إعادة استثمار مبلغ قدره 30 % من هذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ إقفال السنة التي خضعت نتائجها للنظام التفضيلي. ويمكن أن تتم إعادة استثمار هذا المبلغ في المساهمة في رأس مال مؤسسة تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مؤسسة حاضنة". شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز المعاد استثمار في رأس المال. .(المادة 142 ق.ض.م.ر.م 2023).

.5–2– التحفيزات الجبائية المقدمة في إطار قوانين غير جبائية (قانون الاستثمار)

– يمكن أن تستفيد الاستثمارات في النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى ‘‘نظام القطاعات’’ ومن بين أهم هذه القطاعات، بالنسبة للشركات الناشئة هو قطاع اقتصاديات المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. وتستفيد هذه القطاعات إضافة إلى الامتيازات المنصوص عليها في القانون العالم من مجموعة من الامتيازات في مرحلتي الانجاز والاستغلال تتمثل في الإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للاستثمارات وحقوق التسجيل للعقود التأسيسية للشركات والرفع في رأسمال وحقوق التسجيل والرسم المتضمنة حق الامتياز على الأملاك

العقارية والإعفاء من الرسم العقاري في إطار الاستثمار المعني في مرحلة الانجاز. أما في مرحلة الاستغلال فتستفيد ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الرسم على النشاط المهني. ومن خمس (5) إلى عشر (10) سنوات في مناطق الهضاب العليا والجنوب "نظام المناطق" أو الاستثمارات ذات الطابع المهيكل ويدعى "نظام الاستثمارات المهيكلة". (المواد من 24 إلى 31 من القانون رقم 22-18 لسنة 2022 يتعلق بالاستثمار).

– كما تستفيد شركة الرأسمال الاستثماري المتدخلة في صيغة رأس المال المخاطرة، أي في رأس مال شركات ناشئة، من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، ابتداء من انطلاق أشغالها. وتستفيد من الإعفاء بنفس المدة شركات الرأسمال الاستثماري التي تتعهد بعدم سحب المبالغ المستثمرة في المؤسسات المذكورة لمدة خمس (5) سنوات أيضا، ابتداء من سنة الحصول على المساهمة. (المواد 27 و29 من القانون 06-11 يتعلق بشركات رأس مال الاستثماري).

5-3- التحفيز الجبائي بخصم مصاريف "البحث والتطوير" من الدخل الخاضع للضريبة

تخصم من الدخل أو الربح في حد أقصاه 30% من مبلغ هذا الدخل أو الربح في حدود سقف يساوي 200.000.000 دج :

– النفقات المصروفة في إطار البحث و التطوير داخل المؤسسة؛

– النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة " أو "حاضنة أعمال". تحدد أنشطة البحث والتطوير التي تعتبر مؤهلة و كذلك النفقات المصروفة في إطار

برامج الابتكار المفتوح بموجب قرار مشترك بين وزير المالية والوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المكلف باقتصاد المعرفة.(المادة 171 ق.ض.م.ر.م 2023 معدلة بموجب المادة 11 من ق.م لسنة 2023).

6- نتائج الدراسة :

لقد أثمرت نتائج السياسات التحفيزية والمالية وسياسات الدعم التي اتخذتها الدولة الجزائرية في دعم المقاولاتية ودعم الابتكار إلى نتائج تعتبر جد مرضية ترجمت في نهاية عام 2022 ، بلغ إجمالي عدد الشركات 1،359،803 شركة، بإجمالي قوة عاملة يبلغ 3،307،821 عاملا. وما يقرب من 99.9٪ من هذه الشركات تتكون من شركات خاصة، 56٪ منها تعمل بشكل رئيسي في الخدمات والبناء ، في حين أن 8.53٪ فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات طبيعة صناعية.

تبرز المشاريع الصغيرة، التي تمثل 98٪ من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة، قدرة أكبر على التكيف مع التغيرات في الطلب وتطوير التقنيات. وفي عام واحد، تم تسجيل ما مجموعه 80.531 كيانا جديدا أكثر من عدد العام السابق، وبلغ معدل نمو سنوي بلغ الأعمال الإبداعية إلى حوالي 5.71٪. ويرجع هذا العدد الكبير من إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى سياسة الدولة الجزائرية في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والتدابير الهامة لدعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (نشرية المعلومات الإحصائية رقم 42 – أفريل 2022 – وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني – ص 05)

الخاتمة:

تعتبر الشركات الناشئة محرك الاقتصاد في أغلب الدول في العالم، نظرا لما تقدمه من أفكار ابتكارية رائدة وما تستخدمه من تكنولوجيات حديثة وبالتالي فهي تقدم قيمة مضافة كبيرة لهذه الاقتصاديات وذلك راجع للمؤسسات التي ترافقها في نشأتها والتي تساعدها في مخططات مشاريعها وفي تقليل تكاليفها الابتدائية وفي حصولها على التمويل وعلى العديد من التحفيزات سواء المالية أو الجبائية أو الإدارية.

ثم من خلال التحفيزات المالية سواء عن طريق التمويل التقليدي أو عن طريق التمويلات غير التقليدية والتي تجسدت من خلال قانون شركة رأس المال الاستثماري أو من خلال الصندوق الوطني

لتمويل المؤسسات الناشئة. مع جملة من التحفيزات الجبائية التي صدرت سواء عن طريق القانون العام وهو قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أو عن طريق قانون الاستثمار الذي تم تعديله في سنة 2022. الإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، التحفيز الجبائي بخصم مصاريف "البحث والتطوير" من الدخل الخاضع للضريبة

كما سعت الجزائر على الرغم وجود العديد من النقائص خاصة في ما يتعلق ببيئة الأعمال، والتحديات الكثيرة التي تقف أمام الدولة الجزائرية حتى تصل إلى المستوى المنشود من عدد المؤسسات الناشئة التي يمكن أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الناتج الوطني الخام. إلا أننا نستطيع القول أنها قطعت شوطا هاما في تطوير وترقية هذه المؤسسات من خلال الخبرة المكتسبة ومن خلال استخلاص التجارب العالمية الناجحة.

قائمة المراجع :

1. بن شلاط, م. (2023). دراسة تقييمية لحاضنات الأعمال و لصيغ التمويل المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية, 12(1), 454-469.
2. زايدي, ف. (2022). دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإدماج البطالين دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ورقلة. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية, 10(3), 216-234.
3. عبد الصمد, س. (2017). تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الج ا زئر دراسة حالة مشتلة المؤسسات– محضنة بات. مجلة اقتصاد المال و الأعمال, 1(2), 100-119.
4. ناجم, ز. (2023). واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم وتطوير الاقتصاد في الجزائر. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة, 8(1), 160-172.

5. هشام, ب., & جهاد, خ. (2017). التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة. مجلة معهد العلوم الاقتصادية, 20(3), 11-24.
6. يونس, د. (2017). واقع مسرعات الأعمال في زيادة فرص نجاح الشركات الريادية الناشئة في قطاع غزة دراسة حالة (رسالة ماجستير, كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة).
7. نشرية المعلومات الإحصائية رقم 42 – أفريل 2022 – وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني – ص05
8. قانون رقم 22-18 يتعلق بالاستثمار.
9. قانون رقم 06-11 يتعلق بشركات رأس مال الاستثماري.
10. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023.